إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 12/358
للنشر الفوري
٢٤ سبتمبر ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، تدعو إلى التحرك العاجل لتأمين التعافي العالمي

حثت اليوم السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، صناع السياسات على الاستفادة من الفرصة التي تتيحها قرارات السياسة الاقتصادية المتخذة مؤخرا ــ واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق تحول إيجابي حاسم في وضع الأزمة العالمية.

وفي هذا الصدد قالت في كلمة ألقتها في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي: "نحن نحتاج هذه المرة إلى ارتداد إيجابي مستمر، وليس مجرد ارتداد. وحتى يكون الأمر مختلفا هذه المرة، نحتاج إلى اليقين، وليس عدم اليقين. نحتاج من صناع القرارات أن يكون متخذي إجراءات فعلية. نحتاج إلى الإنجاز."

ووصفت السيدة لاغارد المبادرات التي أطلقتها البنوك المركزية الكبرى مؤخرا بأنها "إشارات قوية بأن السياسة الاقتصادية في الاتجاه الصحيح" ــ وهي برنامج البنك المركزي الأوروبي لشراء السندات من خلال المعاملات النقدية المباشرة (OMT)، وبرنامج التيسير الكمي ٣ (QE3) الذي أطلقه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبرنامج شراء السندات الموسع التابع لبنك اليابان المركزي. وفي نفس الوقت، نبهت إلى أن المخاطر لا تزال تحيط بالاقتصاد العالمي وأن عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية يشكل عبئا معوقا للنمو. وقالت سيادتها إن الصندوق لا يزال يتوقع حدوث تعاف تدريجي، لكن المرجح أن يكون النمو العالمي أضعف بقليل من مما كان متوقعا حتى في شهر يوليو الماضي.

وفي كلمة السيدة لاغارد التي ألقتها قبل انعقاد الاجتماعات السنوية المشتركة بين مجلسي محافظي الصندوق والبنك الدولي والمقرر عقدها في طوكيو، ركزت على ثلاث مجموعات من التحديات الأساسية أمام السياسات الاقتصادية: جدول الأعمال الذي لم يكتمل بعد بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة؛ وزيادة الضغوط في بقية العالم؛ والالتزامات التي يتعين على الصندوق الوفاء بها أيضا.

وفي هذا السياق قالت السيدة لاغارد: "من الواضح أن أوروبا لا تزال مركز الأزمة حيث يجب أن تتم الإجراءات الأكثر إلحاحا"، داعية صناع السياسات الأوربيين إلى الوفاء بالتزاماتهم ــ بما في ذلك إنشاء آلية موحدة للرقابة المصرفية والسماح بإعادة الرسملة المباشرة للبنوك. ومن الإجراءات الأخرى المطلوبة أيضا تنفيذ *تنفيذ "جدار الوقاية"* المالية الأوروبي ــ لا سيما آلية الاستقرار الأوروبية؛ والخطة المتفق عليها بشأن الاتحاد المالي؛ وعلى المستوى القُطْري، الإصلاحات الضرورية لتحقيق النمو وتوفير فرص العمل وتعزيز التنافسية.

وقالت السيدة لاغارد إن هناك خطرا جسيما آخر على الاقتصاد العالمي هو الوضع في الولايات المتحدة حيث "القانون الحالي ينطوي على تقليص حاد للعجز بنحو ٤% من إجمالي الناتج المحلي في العام القادم ... ويمكن أن يصل الأمر إلى تشديد الأوضاع بشكل حاد إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق حول رفع الحد الأقصى للديون." ودعت السيدة لاغارد إلى اتخاذ إجراءات لتجنب ما يسمى "المنحدر المالي" مع وضع خطة عملية لتخفيض الديون تدريجيا على المدى المتوسط". يهدد الاقتصاد العالمي وفي الولايات

وأشارت السيدة لاغارد أيضا إلى كيفية حدوث التباطؤ الذي تشهده الأسواق الصاعدة الرئيسية بعد أن قادت الاقتصاد العالمي في فترة التعافي الراهنة، وحثت هذه البلدان على التركيز على مواجهة جوانب الضعف، سواء كانت داخلية أم خارجية. وأضافت أنها تدفع بقوة لضمان توافر التمويل الكافي للبلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك التمويل بقروض ميسرة من الصندوق عن طريق "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (Poverty Reduction and Growth Trust – "PRGT"). ودعت أيضا إلى زيادة الدعم من المجتمع الدولي حتى يرتكز التحول الاقتصادي الناجح في الشرق الأوسط على "أساس من النمو الشامل وتوظيف العمالة."

وختاما، قالت السيدة لاغارد إن الصندوق يسعى جاهدا لزيادة فعاليته من خلال تحسين التحليل الاقتصادي وتعزيز الأمان المالي العالمي. ويحقق الصندوق تقدما جيدا نحو التوصل إلى اتفاق نهائي حول "أهم التغييرات في نظام الحوكمة على مدار تاريخ الصندوق." وقالت إن الصندوق يدفع للتوصل إلى إقرار هذه الإصلاحات، من أجل زيادة تمثيل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، "إذا لم يكن في شهر أكتوبر القادم ففي أقرب وقت ممكن بعدها."